بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومـــــات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

﴿ قـــسـم ﴾

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون آية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصـــل

جامعـــة الإســـــكندرية
كلية الآداب
قسم اللغة العربية واللغات الشرقية

التنكـــيـــر في العـــربية

دراسة نحـويـة دلاليـة

رسالة لنيل درجة الماجستير في الآداب

يتقدم بها

إبراهيم السيد إبراهيم مبروك

إشراف

الدكتور محمد عبدالله جبر سلومة

١٤٢٢هـــ. - ٢٠٠٢ م.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

إن دراسة '' التنكير '' و '' التعريف ''لدى النحويين واللغويين تتضمن كثير من المسائل النظرية ؛ إذ إنها ترتبط في أحد مجالاتها الوظيفية بمجموعة من الحقائق التي تخرج عن حدود النظام اللغوى البحت ، وترتبط بعملية التفكير الإنسانى ، وبعملية الاتصال الكلامى ، فيمكن أن ننظر إلى معنيى ''التنكير '' و '' التعريف '' على أنهما يرتبطان بتصوراتنا عن الأشياء على أنها معلومة وغير معلومة '' [1].

كما أن '' التنكير '' و '' التعريف '' من الظواهر الشائعة في كثير من لغات العالم ، إلا أن وسائل التعبير عنها تختلف من لغة إلى لغة ؛ لذا ظهر في اللغات ما يسمى ''أدوات التعريف والتنكير'' ، وقد لقيت دراسة الأداة الاهتمام الأكبر لدى اللغويين المحدثين '' [2] ، على الرغم من أن الأداة تمثل وسيلة من وسائل التعبير عن '' التنكير'' و ''التعريف'' ؛ بل لابد أن تتوفر مجموعة من الوسائل التعبيرية الأخرى.

وقد تخلو لغات من وجود أداة للتمييز بين التنكير والتعريف ، وهذه السمة ـــ سمة عدم وجود رمز أو أداة تميز بين الاسم المعرّف والمنكر ـــ موجود في كثير من اللغات يقول الدكتور محمود فهمى حجازى : ''إن تصنيف الأسماء إلى معرفة ونكرة لا يعكس قسمة عقلية لا تستقيم أمور اللغة الإنسانية بدونها فكثير من اللغات لا تعرف تمييزًا بين النكرة والمعرفة فمثلاً اللغة التركية ، فكلمة ev تعنى المترل أو مترل دون دليل فيها على تنكير أو تعريف'' [3].

كما أن بعض اللغات ''لاتعرف أداة واحدة للتعريف أو التنكير ، إذ بها وحدات متعددة تدل على التعريف أو التنكير ؛ فالتعريف في الألمانية يظهر في الرفع بإحدى الأدوت التالية : der للمذكر ، dis للمحايد die للمؤنث ، dae للجمع ، وكل هذه الأدوات في حالة الرفع ، ولو شئنا الجدول كاملاً لذكرنا أدوات أخرى للمنصوب ، ومجموعة ثالثة للمجرور بحرف ومجموعة رابعة بالإضافة'' [4].

إن ظاهرة ''التنكير'' ترتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة التعريف ، ويصعب الفصل بينهما في الدراسات النحوية ؛ ولكن جاء الفصل بينهما في البحث بهدف الدراسة ، والوقوف على القضايا اللغوية التي تتعلق بالتنكير وما يرتبط به من قضايا لغوية .

ولعل أهمية دراسة ''التنكير'' في الدراسات النحوية ترجع إلى الارتباط الوثيق بينها وبين دراسة الجملة حيث إن دراسة التراكيب في النحو العربى تعدّ هدفًا أساسيًا لدراسة النحويين ، وتتصف الدراسات النحوية

---

[1] ـــ غابوتشان : نظرية أدوات التعريف والتنكير في النحو العربى ، صـــ ٢٠ وما بعدها .

[2] ـــ السابق نفسه .

[3] ـــ د. محمود فهمى حجازى ، مدخل إلى علم اللغة ، صـــ ٩٥ ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، صـــ ٤٨ .

[4] ـــ السابق نفسه .

بالاهتمام بالجملة التى تشكل الهدف الرئيسى للدراسات النحوية ، وترتبط صحة كثير من التراكيب النحوية بظاهرة التعريف والتنكير.

بناءً على ذلك عقد النحويون لهذه الظاهرة فصلاً خاصًا ؛ إلا أنه لايمثل إلا جانبًا يسيرًا منها لا يُغنى في توضيحها إن أردنا فهمًا شاملاً لها ؛ بل تتوزع هذه الظاهرة على معظم أبواب النحو العربى ، فنجدها في باب المبتدأ أو الخبر ، ونواسخ الابتداء ، والحال ، والتمييز .... إلخ . ومن ثمّ فإذا أردنا دراسة شاملة لهذه الظاهرة ؛ للوقوف على خصائصها الوظيفية والدلالية وما تحويه من قضايا ومشكلات فعلينا أن نقرأ كتاب النحو كله لنجمع أشتاتها حتى نقدم مادة علمية كاملة .

ولعل تشعب هذه الظاهرة وما تثيره من مشكلات انعكس على تناول النحويين لها ، فلم يستطيعوا تقديم حدّ يسلم من النقد ، قال السيوطى : " لمّا كان كثير من الأحكام الآتية تُبْنى على التعريف والتنكير وكانا كثيرى الدَّوْر في أبواب العربية صَدَّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء وقد أكثر الناس في حدودهما ، وليس منها حد سالم . قال ابن مالك: من تعرّض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه" [1].

ويعلل صاحب التصريح ذلك ؛ فيقول : " إن تعريف النكرة غير جامع ، وذلك لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرّف بلام الجنس فإنه بحسب اللفظ معرفة ، وبحسب المعنى نكرة ، فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وإن كانا باعتبارين" [2].

وبناءً على ذلك نجد أنّ السيوطى يرى رأى ابن مالك ويذهب مذهبه في ضرورة عدم وضع حد للنكرة ويطرح رأيًا جديدًا يقوم على أساس حصر واستقصاء أقسام المعارف ، ثم يكون ما سوى ذلك نكرة ، قال : " إذا كان كذلك فأحسن ما تتبين به المعرفة ذِكْر أقسامها مستقصاة ، ثم يقال : ما سوى ذلك نكرة" [3].

فالسيوطى يرى المخرج من عدم وضع حدٍ سالم يخلو من الاستدراكات عليه أن يذكر أقسام المعرفة وما سواها نكرة ، ويبدو أنه أُعجِب بذلك فقال : " ذلك أجود من غيره" [4].

ويهدف هذا البحث الوصول إلى جانبين :

أولاً : الوصول إلي الأسس التى وضعها النحويون على تعريفين لحدّ النكرة والوقوف على فهم طبيعة الاستخدامات اللغوية لهذه الظاهرة ، فقد اتفق النحويون على تعريفين في الحكم على الكلمة بالتنكير أو التعريف أحدهما : التعريف الدلالى ، والآخر التعريف الشكلى ، وأن التعريفين لا ينفصل أحدهما عن الآخر

---

[1] ــ السيوطى : همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، الحلبى ، القاهرة د.ت ، ١ /٥٤ .

[2] ــ التصريح ، ١ /٩٢ .

[3] ــ السيوطى ، همع الهوامع ، ١/ ٥٤ .

[4] ــ السابق .

عند النحويين ؛ فقد يوضح التعريف الدلالى التعريف الشكلى ، وقد يوضح التعريف الشكلى التعريف الدلالى وقد يجتمعان معًا في كلمة واحدة لتوضيح معناها من حيث التعريف أو التنكير . فأدرك النحويون إمكانية وجود عنصرى التعريف والتنكير في اسم واحد ، ويتضح ذلك من خلال دراستهم ، يقول صاحب التصريح ، '' إن التعريف والتنكير غير جامع ، وذلك لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرّف باللام'' [1] . لذلك كان الفصل بين الجانبين : الدلالى والشكلى في البحث هو بهدف الدراسة وتوضيح جوانب هذه الظاهرة حتى يمكن معالجتها تركيبيًا ودلاليًا ؛ لنقف على ضوابط الاستعمال .

ثانياً : توضيح دور النكرة في الجمل والتراكيب ودراسة خصائص النكرة واستخداماتها التركيبية والدلالية ، من خلال التراكيب اللغوية ، وإبراز الدور الدلالى في فهم خصائص الاستخدام اللغوى للنكرة في النحو العربى، وإبراز دور السياق في توجيه الحكم على الكلمات بالتنكير أو التعريف .

هذا وقد انقسم البحث إلى أربعة فصول وخاتمة ، وتتفاوت هذه الفصول طولاً وقصرًا وفقًا لما تتطلبه طبيعة الدراسة فيه .

الفصل الأول : تناول حدّ النكرة ؛ إذ إنه يحتوى على مجموعة من المسائل تتعلق بتفسير المعنى الدلالى للنكرة وتوضيحه من خلال تناولهم لتعريف النكرة ، وتتمثل هذه المسائل في مناقشة مسألة أصالة النكرة وفرعية المعرفة وإظهار ما يدور حولها من فكر فلسفى منطقى لا أهمية له فى الاستخدام اللغوى ، ومسألة ''الشيوع'' أو '' العموم '' إذ تعد هذه القضية من أكثر القضايا الدلالية التى تعرّض لها النحويون في تناولهم لحدّ النكرة ، سواء في باب ''التنكير '' ، أو في ثنايا الأبواب النحوية المختلفة التى يدخل التنكير ، والتعريف في وظائفها التركيبية والدلالية ، وتناول كذلك العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب ، ودورهما في الحكم على الكلمة بالتنكير ، وتناول درجات التنكير ، وأوضح أنه لا يرتبط بمعنى دلالى أو وظيفى ، ولا يؤثر فى حكم نحوى.

وتناول كذلك مجموعة من العناصر اللغوية التى تختص بالدخول على النكرات دون المعارف ويراها النحويون سمة شكلية للاسم المنكر الواقع بعدها ، ويعدون دخولها على معرفة دليلاً على فقدان المعرفة لخصائص التعريف ، واكتسابها خصائص التنكير ، وهذه العناصر هى : ''رُبَّ'' ، و ''كم'' الخبرية ، و''مِنْ'' الاستغراقية ، والتنوين ..... إلخ . وأضف إلي ذلك بعض الظواهر اللغوية التى اعتمد عليها النحويون لتحديد ماهية الأسماء من حيث التعريف والتنكير ومن هذه الظواهر : الاستبدال ، والظواهر النحوية ، والبنية الصرفية.

الفصل الثانى : تناول وظيفة النكرة في التراكيب النحوية ، وبيان وظيفتها النحوية والدلالية ، من خلال تحليل المكونات الوظيفية للمركب وإبراز دور النكرة فيه ، وهل تدخل ضمن المكونات المباشرة

---

[1] ــ التصريح ، ١ / ٩٢ .

للتراكيب أو لا ؟ وبيان أثرها فى صحة هذه التراكيب وظيفيًا ودلاليًا ، وذلك من خلال تناول المركب الإسنادى ، والإضافي ، والوصفي.

كما أن دراسة التنكير في التراكيب اللغوية يظهر مدى ارتباطه بها من حيث صحتها والتأثير فيها دلاليًا إذ إن البحث في ظاهرة التنكير لا تنحصر في دراسة حدّ النكرة ؛ بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجملة والتراكيب ودورها الوظيفي في الكلام ؛ إذ إنها تدخل في كثير من المكونات الأساسية لهذه التراكيب ، والربط بين وظائفها في التراكيب وظيفيًا ودلاليًا ، وتوضيح دورها في صحة التركيب.

كما أن دراسة حدّ النكرة الدلالى والشكلى بحثٌ في الدلالة وبيان علاقتها بالقواعد النحوية ، إذ تتوقف صحة كثير من التراكيب على فهم الخصائص الدلالية للنكرة.

وأمَّا الفصل الثالث : تناول المواقع الوظيفية للنكرة في أبواب النحو العربى ، وعَرَض لتلك المواقع التى تشغلها النكرة ولا يجوز أن تقع المعرفة موقعها ، إذ تختص بها النكرات دون المعارف ، وإذا جاءت معرفة تأوّلها النحويون حتى تستقيم القاعدة مثل : اسم لا النافية للجنس ، ومجرور ''رُبَّ'' و كم الخبرية ... إلخ ، ولا يقتصر الأمر على ورود النكرة فى هذه المواقع وظيفيًا ، بل مناسبتها الدلالية للتركيب الذى تدخل فيه ، ويوضح ذلك فهم النحويين لجوهر التنكير وخصائصه الدلالية.

وأمَّا الفصل الرابع : تناول السياق الدلالى وأثره في الخصائص الوظيفية للنكرة والمعرفة ، فللسياق والدلالة أثرهما في تحديد المعنى وتوضيحه من خلال الدراسة الوظيفية والدلالية للكلمات فى التركيب ؛ فالكلمة خارج السياق قد تحتمل أكثر من معنى لكنها داخل السياق لا تحمل إلا معنًى واحدًا يتحدد في ضوء التركيب وما يعطيه من دلالة .

وبعض المعارف التى عدَّها النحويون من المعارف قد يأخذ الخصائص الوظيفية للنكرة من خلال الاستخدام اللغوى والسياق بما يحمله من معانٍ دلالية تؤثر في الأداء الوظيفي للكلمة فتصبح نكرة وتعامل معاملة النكرة في التركيب ، كما أن الأسماء النكرات التى تدل على الشيوع والتعدد قد تتخذ الخصائص الوظيفية من خلال السياق التركيبى للمعارف فتصبح معارف من خلال الاستخدام اللغوى وتأثير عوامل السياق ، وتعامل معاملة المعارف وتكتسب الخصائص الوظيفية للمعرفة.

وإذا كان لى من كلمة فإنى أخصّ بالشكر أستاذى المشرف الدكتور محمد عبدالله جبر جزاء ما قدّم من عمل ، وما بذل من جهد ما أسدى من نصيحة وأفسح من صدر . والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

الفصل الأول

حدّ النكرة

إن المتتبع للمعاجم العربية بحثاً عن معنى '' النكرة '' يجد أن الجذر المعجمى : ن ك ر يحمل مجموعة من الدلالات منها :

'' نكِر الشيء '' : أنْكَره ، ونكِره ، واسْتَنْكره أى جهله '' [1].

وقيل : نَكِر أبلغ من أنكر ، وقيل : نكِر بالقلب ، وأنكر بالعين ، ومنه قول الأعشى :

وأنكرتْنى وما كان الذى نكِرتْ ✪ مِنَ الحوادث إلاّ الشَّيب والصّلعا [2]

ومنه '' النكرة '' وهى : '' إنكارك الشيء ؛ وهى خلاف المعرفة '' [3]. ومنه قوله تعالى : '' فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون '' (٥٨ : يوسف) .

وأمّا ''نكّر'' بتشديد الكاف ، والمصدر منه '' تنكير '' ، فمعناه غيّره فتغير إلى مجهول [4]. ومنه قوله تعالى : '' قال نكّروا لها عرشها '' (٤١ : النمل) . وفي الصحاح : '' النكرة ضد المعرفة ، وقد نكِرْتِ الرجلَ بالكسر نَكْرًا ونكورًا ، وأنكرته واسْتَنْكرته بمعنى ، وقد نكّره فتنكر ، أى غيّره فتغير إلى مجهول '' [5].

و '' النكرة '' مصدر من '' نكِر '' كما يرى ابن عقيل بكسر الكاف ، ومنه قوله تعالى : '' فلمّا رأى أيديهم لا تصل إليه نكِرهم ، وأوجس منهم خيفة '' (٧٠ : هود) .

بيد أن بعض النحويين يرون أن '' النكرة '' اسم مصدر من '' نكّرت '' بتشديد الكاف فأصبحت اسمًا للاسم المنكّر وهى جنس وليست علمًا '' [6].

و '' التنكير '' مصدر من '' نكّر '' بتشديد الكاف [7].

ويتضح من خلال الدلالات السابقة للجذر المعجمى '' ن ك ر '' أنه يدور حول معنى الجهل بالشيء وعدم وضوحه نتيجة لعدم توافر العلامات التى توضحه وتميزه ، ومعنى الجهالة يعنى الجهل بالشيء أو الأمر أو الشخص ، وهو ضد المعرفة أى العلم بالشيء .

---

[1] ــ الزمخشرى : أساس البلاغة ،تحقيق الأستاذ عبدالرحيم محمود ، دار الكتب ، ط ، الأولى ١٩٥٣ ، ٢ / ٦٥٤ .

[2] ــ البيت للأعشى ديوانه ، صـ ١٣٠ .

[3] ــ ابن منظور : لسان العرب ، تحقيق عبدالله على الكبير وآخرين ، ط ، دار المعارف ، د،ت ٦ / ٤٥٣٩ .

[4] ــ مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، ٢/ ٩٨٩ .

[5] ــ الجوهرى : الصحاح ، ٦٠٩/٢ (تجديد صحاح الجوهرى ، تصنيف " نديم مرعشلى " وأخيه .

[6] ــ ابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق الأستاذ محمد محى الدين عبدالحميد ، دار التراث ، ط ، العشرون ، القاهرة ١٩٨٠ ، ١ / ٨٦ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، الحلبى ، القاهرة ، د.ت ، ١ / ١٠٣ .

[7] ــ السابق ، ١ / ٨٦ ، شرح الأشمونى ، ١ / ١٠٣ .

أرى أن المعنى الاصطلاحى ليس بعيدًا عن معانى تصرفات الجذر " ن ك ر " ، إذ تدور جلّ تعريفات النحويين الدلالية للنكرة حول معنى الشيوع ، والعموم ، وعدم التعيين والتحديد ، فهى اسم يدل على مسمّى شائع في جنس موجود أو مقدّر وجوده ، وهو ما سيُبينه التعريف الدلالى للنكرة .

هناك نقطة يجب الإشارة إليها قبل تناول حدّ " النكرة " وهى مدى ارتباط دراسة " النكرة " في الدراسات النحوية بالمعرفة وذلك الارتباط الوثيق غير مستغرب لدى النحويين ، فهو أمر طبيعىّ وبدهى ، ويصرف اهتمام كبير لمسألة تقسيم الألفاظ إلى " معارف " و " نكرات " ، وتبدأ دراسة هذه المسألة بدراسة صنف النكرات. كما أن وجوب دراسة " التنكير " قبل " التعريف " لا يحتاج إلى تبرير عند النحويين العرب ؛ فسيبويه يبدو له الأمر طبيعيًا مثل كون الواحد بداية العدد ، والواحد أشدّ تمكنًا من الجميع لأن الواحد الأول "[1] . ويتمسك العلماء العرب الذين تلوه بمثل هذا المبدأ ، ولا خلاف بينهم في ذلك "[2].

كما أن ارتباط النكرة بالمعرفة في الدراسة يظهر بوضوح لدى النحويين في دراساتهم اللغوية ؛ فالنكرة عندهم هى الأصل . كما أن ارتباط النكرة بالمعرفة في الدراسة يؤدى إلى إيضاح معنى النكرة من خلال تعريف " المعرفة " ، ويصعب الفصل بينهما ؛ ولكن جاء الفصل بهدف الدراسة.

يقوم التعريف الدلالى للنكرة على أساس دراسة خصائص الاسم المنكر ، وما يتسم به من سمات دلالية تميزه من غيره من الأسماء . فقد عرّف سيبويه النكرة على أساس من دلالتها على الشيوع فقال : " هى عبارة عن اسم شائع بين أفراد جنسه لا يقصد به شيء بعينه ، وأنك تريد شيئًا من أمة كل واحد منهم " رجل " وضممت إليه شيئًا من أمةٍ كلهم يقال له أخ ؛ وذلك لأنك إذا قلت مررت برجل ، فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد مما يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب "[3]. وقال في معرض حديثه عن النعت الجارى على المنعوت : " ..... وإنما كان نكرة لأنه من أمةٍ كلها له مثل اسمه ، ذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها"[4].

يبدو من هذا أن سمة الشيوع هى المكوّن الدلالى للنكرة ، يقول المبرد : " إن الاسم المنكر هو : الواقع على كل شيء من أمته لا يخصّ واحدًا من الجنس دون سائره وذلك نحو : رجل ، وفرس ، وحائط ، وأرض ... ، وكل ما كان داخلاً بالبِنْية في اسم صاحبه فغير مُمَيّز منه إذ كان الاسم قد جمعها "[5] . وقال في موضع آخر : "وهو نكرة لا يعرف بالاسم منه إلا أنه واحد من جنس "[6].

---

[1] ــ سيبويه : الكتاب ، ١ /٢٢ ، تحقيق عبدالسلام هارون . القاهرة ، ١٩٦٦ ــ ١٩٧٧ .

[2] ــ السابق ، ١ /٢٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١ / ٥٩ ، السيوطى ، الأشباه والنظائر ، ٢/ ٤٨ .

[3] ــ الكتاب ، ١ / ٤٢٧ .

[4] ــ السابق ، ١ /٤٢٧ .

[5] ــ المبرد : المقتضب ، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، د.ت ، ٤ / ٢٧١ ، ٣/ ١٣٢ – ١٨٥ ، ٤ / ٢٧٦ .

[6] ــ السابق ، ٤ / ٢٧٦ .

والنكرة عند ابن السرّاج : ''إنما سميت نكرة من أجل أنك لا تعرف بها واحدًا بعينه إذا ذُكِر''[1]

والنكرة عنده تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل : رجل ، وفرس ، وحجر .... وما أشبه ذلك.

القسم الثانى : أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة ، وعَرَض ذلك في الأصل الذى وضع له غير ذلك نحو : أن يسمى إنسان بعمرو فيكون معروفًا بذلك في حينه ، فإن سمى باسم آخر لم تعلم إذا قال قائل : رأيت عمرًا ، أى العَمْرَين هو ، ومن أجل تنكيره دخلت عليه الألف واللام إذا ثُنى وجُمع '' [2] . فالنكرة عنده عبارة عن اسم شائع بين أفراد جنسه .

ومن النحويين من يجعل التعدد والاشتراك سمة أساسية من السمات الدلالية للنكرة ، فالاسم إذا عمّ اثنين فما فوق فهو نكرة ، فالأشمونى يشترط في تعريف النكرة التعدد والاشتراك ، فالنكرة عنده : '' موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دلّ على شائع في جنسه '' [3].

ويجمع ابن يعيش في تعريفه للنكرة بين السمتين الدلاليتين : الشيوع والتعدد ؛ حيث يرى أن : ''النكرة ما شاع في أمته كقولك : جاءنى رجل وركبت فرسًا ؛ فالنكرة أصل للمعرفة ، ومتقدمة عليها وهى : كل اسم يتناول مسميين فصاعدًا على سبيل البدل ؛ فهو نكرة ؛ وذلك نحو : رجل ، وفرس ، ألا ترى أن رجلاً يصلح لكل ذلك من بنى آدم ، وفرس يصلح لكل ذى أربع صهّال '' [4] .

ويتابع الفاكهى النحويين في تعريفه للنكرة ، وإن غلب على أسلوبه التفكير المنطقى فجمع في تعريفه للنكرة بين سمتى الشيوع والتعدد فحدّ النكرة عنده : '' ما شاع في جنسٍ موجودٍ في الخارج تعدده أو مقدرٍ وجود تعددِه منه '' [5]. ثم يوضح هذا التعريف بقوله : '' حدّ النكرة ، وهى أصل للمعرفة ، لاندراج كل معرفة تحتها ، و (ما شاع) أى : اسم شائع في جنس عال ، أو سافل (موجود في الخارج تعدده) كرجل ، فإنه شائع في جنس الرجل الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بنى آدم ، وتعدده في الخارج مشاهد أو في جنس (مقدر موجود تعدده منه) . أى في الخارج غيرُ هذا الفرد ، فالمعتبر للنكرة صلاحيتها للتعدد ولا وجود لتعدد ، ثم تتفاوت في نفسها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض '' [6]. ويؤكد الجرجانى ذلك فيقول :

---

[1] ــ ابن السراج : الأصول ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ، الثانية ١٩٨٤ ، ١/ ١٤٨ .

[2] ــ السابق نفسه .

[3] ــ الأشمونى : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ١ / ١٠٣ .

[4] ــ ابن يعيش : شرح المفصل ، ٥ / ٨٨ .

[5] ــ الفاكهى : شرح الحدود النحوية ، دراسة وتحقيق د. زكى الألوسى ، صـ ٦٤ .

[6] ــ السابق نفسه .